تصاعد محموم في استهداف المنشآت الحيوية والخدمية

"كابوس" التخريب يجثم على صدر الوطن ويثقل كاهل المواطنين

4.7 مليار دولار خسائر النفط في 3 سنوات وخسائر الكهرباء تتجاوز 7 مليارات ريال خلال العام الماضي

تقرير/ حمدي دوبلة

يأبى "كابوس" التخريب الطويل أن ينقشع من على صدر الوطن المثقل بصنوف لا تعد ولا تحصى من الإشكاليات والتحديات التي تعترض مسيرته.. هذه الظاهرة الغريبة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليمن قديمه وحديثه وربما في تاريخ البشرية جمعاء لم تتراجع منذ انطلاقها خلال أحداث العام 2011م، بل ظلت في تصاعد مستمر وباتت تطال بآثارها المدمرة الوطن اليمني وجميع أبنائه وتضرب دون هوادة مقدراته ومكتسباته في الوقت الذي تقف فيه أجهزة الردع والضبط عاجزة وشبه مستسلمة إزاء هذا الغول المتنامي ليصبح أحد أبرز المعوقات البشرية أمام مسيرة البناء التنموي وأكثرها خطراً على حاضر الوطن ومستقبل أبنائه.

استهداف المرافق الحيوية

المرافق الحيوية والمنشآت الخدمية والمشاريع الاستراتيجية التي تعد أهم مقومات الاقتصاد الوطني أضحت أهدافاً متاحة للتخريب وعناصره الإجرامية لتلحق بالوطن واقتصاده أفدح الخسائر والأضرار.

وبحسب مسؤولي قطاع النفط والغاز والمعادن فإن خسائر اليمن خلال السنوات الثلاث الأخيرة تجاوزت الأربعة بلايين دولار ..ويشير تقرير وزارة النفط والمعادن الذي استعرضه البرلمان خلال الفترة القليلة الماضية إلى أن أعمال التخريب التي طالت أنابيب النفط والغاز بلغت 4,7 مليار دولار منذ العام 2011م فيما بلغت خسائر شركة صافر لعمليات الاستكشاف والانتاج وحدها وفقاً للتقرير الوزاري 1,82 بليون دولار جراء احتراق أو تسرب 17,9 مليون ألف برميل نفط خلال الفترة من مارس 2011م، حتى مارس 2013م.

ويؤكد مسؤولو شركة صافر التي أوفدت مؤخراً مجموعة من الصحفيين ورجال الإعلام إلى موقعها الأم في مارب لأطلاعهم على حجم التخريب الذي يطال منشآتها والأضرار والخسائر الفادحة التي تتعرض لها جراء استمرار أعمال التخريب وعدم قيام الأجهزة الأمنية بمسؤوليتها أزاء عناصر التخريب الذين يسرحون ويمرحون بأمان.

ويؤكد هؤلاء أن الخسائر لا تتحملها الشركة وإنما تقع اعباؤها على الدولة التي ستجد نفسها عاجزة عن تحمل هذه الأعباء الباهظة.

كما بلغت خسائر قطاع الغاز جراء التخريب بحسب التقرير الوزاري 222 مليون دولار في الوقت الذي تتواصل فيه هذه الأعمال التخريبية حتى اللحظة إذ لا يكاد الفنيون والمختصون ينتهون من إصلاح وترميم الخراب حتى تتعرض المنشآت للتخريب مجدداً.

وللكهرباء النصيب الأكبر

ويبقى الحظ الأكبر من أعمال التخريب من نصيب أبراج الكهرباء وخطوط نقل الطاقة التي تعرضت خلال العام الماضي فقط كما يقول مسؤولو المؤسسة العامة للكهرباء لـ 70 اعتداء تخريبياً أسفر عن خسائر قدرت بأكثر من 7 مليارات ريال.

ويؤكد هؤلاء المسؤولون بأن العام الماضي شهد تصاعدا ملحوظا في عملية الاعتداءات على أبراج الكهرباء وزادت نسبة وقوعها عن عامي 2011 و2012م بصورة كبيرة.

ويجد الفنيون والفرق الهندسية المختصة بعملية الإصلاح أنفسهم مجبرين على وضعية الاستعداد الدائم وما يكادون ينتهون من إصلاح ضرر اعتداء حتى يباشرون في المهمة التالية في مسلسل متواصل للعبث بمقدرات ومكتسبات هذا الشعب الصابر.

علامة استفهام

علامة الاستفهام الكبيرة التي تحيط ظاهرة التخريب تكمن في المعرفة الدقيقة لعناصر التخريب ومواقعهم بل ما فتئت وسائل الإعلام تنشر أسماءهم وصورهم على صفحاتها وشاشاتها إلا أن الإجراءات الأمنية اللازمة والرادعة لا تزال الحلقة المفقودة في هذه العملية التي باتت تثير مشاعر المواطنين وتستفز أحاسيسهم وهم يشاهدون ويتحملون آثار ونتائج التخريب دون أن يتمكنوا من رؤية مخرب واحد وهو في قبضة العدالة ويجني ثمار ما ارتكبت يداه من جرم في حق الوطن والمواطنين.

وهذا القصور الأمني في تعقب وضبط المتورطين في عمليات التخريب التي تبقى وتائرها في تصاعد مستمر ساعد كما يؤكد الكثير من المراقبين على اتساع رقعة الظاهرة وزيادة نسبة المخربين الذين باتوا يقدمون على ممارسة التخريب لاتفه الأسباب ويتخذونه وسيلة للحصول على مكاسب وإخضاع الدولة لممارساتهم الابتزازية والعبثية.

ولايزال الناس يتساءلون مع استمرار وتصاعد الاعتداءات التخريبية على المرافق الحيوية والاستراتيجية متى سينقشع هذا الكابوس الرهيب من على صدر هذه البلاد وأبنائها المتطلعين إلى العيش الأفضل أسوة ببقية الشعوب والأمم بعيدا عن هذه الممارسات والتجاوزات البشعة؟!

المرأة اليمنية.. بين انتظار دستور جديد وتجاوز التحديات المجتمعية والذكورية

تقرير / محمد الفائق

تسعى المرأة في اليمن إلى وضع بصمتها المجتمعية والسياسية والحزبية جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل رغم بعض التحديات التي تواجهها ، ومن اجل ذلك ساهم مؤتمر الحوار الوطني في الوصول إلى حد كبير لنتائج ومخرجات تعزز من دور المرأة في مختلف المجالات .

ويشير تقرير حديث صادر عن مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي إلى ان نحو 200 قرار يخص المرأة اليمنية تضمنتها الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل في مختلف القضايا.

نسبة قانونية لمشاركة المرأة

وركزت القرارات على تمكين النساء من ممارسة كل حقوقهن السياسية والمشاركة الايجابية في الحياة العامة وفقا لأحكام الدستور ، إلى جانب إلزام المكونات السياسية بترتيب قوائمها الانتخابية بما يضمن وصول نسبة 30٪ على الأقل من النساء للمجالس الانتخابية ،إضافة إلى تمثيل المرأة في كل القوائم المتنافسة على مقاعد الهيئة التشريعية بما لا يقل عن 30٪ والتأكيد على إعطائها نفس النسبة في الأجهزة الرقابية .

تأمين المشاريع الخاصة

كما تنص القرارات على توسيع وتمكين عمل المرأة في الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية وإنشاء أقسام في مراكز الشرطة تختص بقضايا المرأة والطفل والعنف الأسري وبكادر نسائي ،وتأمين المشاريع الخاصة بالنساء بنسبة لاتقل عن 50 % بنص قانوني .

وتتضمن القرارات أيضا إنشاء محاكم متخصصة للنضر في قضايا شؤون الأسرة والأحوال الشخصية وينظمها ويحدد شكلها واختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامها قانون خاص ومساواة المرأة بالرجل في الدية والاروش ومساواتهما في الكرامة الإنسانية ولها شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة .. وتعزيز حقوق المواطنة وإزالة التمييز بين النساء والرجال في الوظيفة العامة والانتخابات وتلتزم الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية للجميع.

دعوات لتعزيز الحقوق والحريات

وتعمل المنظمات المدنية والحقوقية على توعية المرأة بحقوقها التي يكفلها القانون وشملتها مخرجات الحوار الوطني حيث تقوم مجموعة من الناشطات وعضوات مؤتمر الحوار بتنفيذ عدد من الفعاليات التوعوية لتعزيز دور النساء في مختلف نواحي الحياة .

وتدعو الناشطات إلى ضرورة صياغة مبادئ أولية أو مشروع وثيقة مبادئ دستورية بغرض الاسترشاد في وضع الدستور الجديد للمواطنين عموما وحقوق النساء الدستورية على وجه الخصوص والتي تتوافق مع المواثيق الدولية التي ترتبط بها اليمن .

الحقوق والحريات في مخرجات الحوار.. ركيزة أساسية لتحقيق المواطنة المتساوية

تقرير/إبراهيم الأشموري

وضعت مخرجات الحوار الوطني الشامل الأسس الراسخة لبناء الدولة الحديثة على قيم ومبادئ العدالة والحرية والحكم الرشيد وشملت هذه المخرجات كافة مجالات الحياة العامة السياسية منها والاجتماعية ومنها ما يتعلق بمجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان باعتباره حجر الزاوية لبناء مجتمع مدني تتوفر فيه المواطنة المتساوية ويسود فيه القانون وينعم الجميع بالعدالة.

منظومة متكاملة

ويشير مسؤولون بوزارة حقوق الإنسان إلى أن مخرجات الحوار فيما يتعلق بالحقوق والحريات تمثل منظومة متكاملة لحفظ الحقوق والحريات لكافة أبناء الشعب اليمني.. مشيرين إلى أن كل فريق بمؤتمر الحوار قد أورد مجموعة من المبادئ والمفاهيم والمعايير التي تعزز وتؤكد على الحقوق والحريات للأشخاص الواقعين ضمن نطاق الولاية القضائية لليمن بطرق متفاوتة وبمساحات مختلفة وباتجاهات متعددة تلتقي جميعها عند حرص الجميع وتأكيدهم على أن تكون مرحلة الانتقال ومن ثم الاستقرار قائمة على حقوق الإنسان.

وبحسب مسؤولي حقوق الإنسان فإن مخرجات الحوار المتعلقة بالقضية الجنوبية تناولت بالنص المباشر والصريح مواضيع قضايا حقوق الإنسان في إطار مجموعة مهمة من الحلول والمعالجات تضمن بشكل مباشر إقرار الحق في المساواة والتوزيع العادل للثروة وحق المواطن في الحياة الكريمة.. فيما أكدت قرارات فريق قضية صعدة على أهمية وضرورة إقرار حق الأفراد والجماعات من حرية الفكر وممارسة الشعائر واختيار المذهب الديني دونما إجبار أو فرض وفي إشارة نوعية إلى مناهضة التمييز أورد الفريق بندا طالب فيه بتحديد عقوبة لكل من يمارسه بأي شكل أو وسيلة سواء من الدولة أو الأفراد أو أي من الأشخاص الاعتبارية أو المعنوية.

أما فريق العدالة الانتقالية، فقد تناول مواضيع وقضايا حقوق الإنسان من خلال مجموعة من المحددات الدستورية والقانونية والتوصيات التي تضمنت تعزيز السلم والتضامن الإنساني وإقرار مبدأ العدالة الاجتماعية والحق في مواطنة متساوية والحماية من الفقر وحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية وإقرار الحق في معرفة الحقيقة.. كما أشارت مخرجات الفريق إلى حظر إنشاء المحاكم الاستثنائية وحظر حجز الأشخاص كرهائن إضافة إلى خظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

موجهات دستورية

فيما عكست مخرجات القرارات الصادرة عن فريق الحكم الرشيد حقوق الإنسان من خلال مجموعة موجهات دستورية وقانونية وتوصيات أكدت من خلالها على جملة من المبادئ المهمة في إطار تعزيز حقوق الإنسان من حيث المساواة أمام القانون والحق في الدفاع والعون القضائي وحظر أخذ الاعتراف قسراً.. كما تضمنت القرارات العمل على تعزيز دور العدالة من خلال استقلال القضاء.

إلى ذلك تناول فريق الحقوق والحريات العامة حماية الملكية الخاصة والفكرية وحق الأفراد في التنقل وتملك وإقرار الحق في الحصول على الخدمات الصحية دون تميز والرعاية الاجتماعية والمساواة أمام القانون وغيرها من القرارات التي تضمنت تعزيز دور الرعاية الاجتماعية في إطار الأسرة وحماية المرأة والطفل من العنف الاجتماعي أو الأسري.

وبالنسبة لمخرجات التنمية المستدامة فقد تناولت حقوق الإنسان على أساس التنمية جاعلة من العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي مبدأين أساسيين للقضاء وللحد من الفقر والبطالة ومكافحة التسول إلى جانب أهمية القضاء على الثأر باعتباره من عوائق التنمية وسلوكاً غير قويم لمواطني الدولة.

إلى ذلك غطت قرارات بناء الجيش والأمن العديد من حقوق الإنسان المرتبطة بالحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة،إضافة إلى ما اتصل من حقوق المتهم والسجين راشداً كان أم حدثاً رجلاً أو امرأة.

نظام ديمقراطي تعددي

وأخيراً شكلت قرارات فريق بناء الدولة والدستور مساحة واسعة لتناول جملة من حقوق الإنسان بشكل مفصل ودقيق من حيث حظر المساس بحرية الفكر والمعتقد وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والتأكيد على قيام المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة في إطار نظام ديمقراطي تعددي يتم من خلال تداول السلطة سلمياً.

مؤسسات مستقلة

وتؤكد وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور أن سياسة قرارات مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بإنشاء مجموعة هامة من المؤسسات والهيئات المستقلة اتجهت من منطلق تعزيز الحقوق وصون الحريات العامة ورعاية الاحتياجات الخاصة لمجموعة من فئات المجتمع.

وأشارت إلى أن القرار المتضمن إنشاء المجلس الأعلى للصحافة والإعلام كهيئة مستقلة تعمل بشكل أساسي على توفير الضمانات القانونية والأخلاقية لحرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام وحق الحصول على المعلومات إلى جانب حماية تعددية الإعلام وحياديته ونزاهته المهنية وهي ما ستشكل ضمانة مؤسسية وتشريعية لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأضافت الوزيرة مشهور أن جميع فرق مؤتمر الحوار ركزت بشكل كبير على قضية تمكين المرأة وإشراكها في الحياة العامة كسياسة مهمة في إطار بناء المجتمع وتم تناولها ضمن قرارات الفرق بأشكال مختلفة من خلال التأكيد على حق المرأة في الحصول على الفرص المتساوية في كافة المجالات.

وفي الأخير فإن ما تم التطرق إليه من حقوق ومبادئ ومجالات مرتبطة بحقوق الإنسان هي مقتطفات فقط مما تضمنته مخرجات الحوار وما يهم هو أن تتحقق في مضامينها الكلية الرسالة والرؤية بهدف الوصول إلى حياة كريمة وآمنة لهذا المجتمع الكريم وتجسيدها في واقع الحياة اليومية.

تقرير وطني :

إجراءات لتفعيل نظام تسجيل المواليد وتوفير بيئة مناسبة للأطفال المحرومين من العائلة

تقرير/ زكريا حسان

أكد تقرير وطني حديث أن الحكومة نفذت مع عدد من المنظمات المدنية المحلية والدولية خلال السنوات الماضية تدابير عديدة لإيجاد آليات وتفعيل نظام تسجيل المواليد تمثلت في إصدار قرارات وقوانين خاصة بالتسجيل ومنح الجنسية وتنفيذ مسوحات ميدانية لجميع أعمال وإدارات مكاتب الأحوال المدنية والسجل المدني في عموم محافظات الجمهورية اليمنية بهدف تحليل الوضع الراهن للسجل المدني بالإضافة إلى إقرار استراتيجية وطنية لتحديث وتطوير الأحوال المدنية والسجل المدني خلال الفترة 2008م- 2015م.

تدابير مستقبلية

وأوضح التقرير الدوري الرابع لليمن حول حماية الأطفال الذي ساهمت في إعداده عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية إلى أن هناك صعوبات ومعوقات تقف أمام عملية تسجيل المواليد أبرزها الطبيعة الجغرافية للجمهورية اليمنية والفقر وغلاء المعيشة علاوة على الخلل في تنظيم النسل وارتفاع نسبة الأمية وقلة الموارد المالية المعتمدة للجهة ذات الاختصاص والكوادر البشرية المدربة... مضيفا أن من ضمن العراقيل استخدام النظام اليدوي في إصدار شهادة الميلاد وقلة الوعي القانوني لدى الأهالي بأهمية شهادة الميلاد والهجرة الداخلية المستمرة من الريف إلى المدن وضعف التنسيق والتكامل بين الجهات المختصة ذات العلاقة المباشرة.

وأشار التقرير إلى أن هناك تدابير مستقبلية تهدف إلى تجاوز هذه الصعوبات تتمثل في تأسيس مشروع للنظام الآلي في إصدار شهادة الميلاد وتأسيس مكاتب للسجل المدني في المستشفيات والمراكز الصحية في عموم محافظات ووضع آلية للعمل التكاملي للجهات ذات الاختصاص وبرامج توعوية مخططة وتأسيس وحدة لرفع الوعي داخل السجل المدني ... مؤكدا على أهمية تطوير وحدة التدريب للسجل المدني وتوسيع مهامها ووضع برامج تدريبية مخططة بما يتلاءم مع التحديث المستقبلي للسجل المدني وتطوير وتفعيل دور الفرق الدورية المتحركة لتسجيل المواليد في عموم محافظات اليمن بالإضافة إلى وضع معايير خاصة للتوظيف في مكاتب السجل المدني.

المحرومون من الأسرة

وفيما يخص الأطفال المحرومون من البيئة العائلية أكد التقرير أن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبمشاركة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمة اليونيسف والمنظمة السويدية لرعاية الأطفال يعمل على تأسيس نظام الرعاية الأسرية البديلة ووضع الأطر المرجعية والتشريعية والتنفيذية الخاصة به ... مشيرا إلى أن هناك العديد من التدابير المتخذة لتوفير الرعاية البديلة بصفة مؤقتة من خلال خدمات دور ومراكز الحماية الاجتماعية الحكومية والأهلية وتنقسم إلى دور الرعاية الاجتماعية للأيتام، ودور التوجيه الاجتماعي مراكز أطفال الشوارع ومراكز الخدمات الاجتماعية الشاملة ومراكز الحماية للأطفال ضحايا التهريب بالإضافة إلى العمل على وضع لائحة تنظيمية موحدة لدور رعاية الأيتام الحكومية والأهلية تتضمن معايير وإجراءات تحدد نوعية الرعاية البديلة والبرامج والخدمات التي تقدمها هذه الدور، والمراقبة والتقييم لأوضاع الأطفال داخل دور رعاية الأيتام من خلال الزيارات التفقدية والإشرافية من قبل الجهات المعنية والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان وبرلمان الأطفال وتنفيذ دراسات تقييمية وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية للعاملين مع الأيتام وبما يسهم في رصد أوضاع الأطفال.

وقال التقرير: ان السنوات الأخيرة شهدت توسعا في مجال خدمات رعاية الأيتام من خلال إنشاء دور حكومية جديدة وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني عبر إسناد إدارة وتسيير بعض تلك الدور إليها وتقديم التسهيلات والدعم من قبل الحكومة للمنظمات الأهلية التي تبنت تأسيس دور جديدة لرعاية الأيتام ويتضح ذلك من خلال مقارنة أعداد تلك الدور سواء الحكومية أو الأهلية بين عامي 2005 - 2007م حيث زاد عدد الدور الحكومية والأهلية بنسبة (200٪) حيث كان عددها في العام 2005م (12 دارا) وفي العام 2008م بلغ عددها (31 دارا)... مضيفا: ان من أهم التوجهات المستقبلية في مجال رعاية وتأهيل الأيتام هو تنفيذ ما يخص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من الأنشطة التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب والخطة العمل الوطنية المنبثقة من هذه الإستراتيجية والتي من أهم أنشطتها في هذا المجال التوسع في مجال رعاية الأيتام وتشجيع الأسر علي كفالتهم وإلحاقهم بالتعليم والتأهيل المهني والتدريب وبناء القدرات للعاملين مع الأيتام حتى يتمكنوا من تقديم خدمات الرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي للأيتام بالشكل الصحيح.

الداخلية تضبط أكثر من 75 ألف قطعة سلاح و533 عبوة ناسفة خلال عام

تقرير/ وائل شرحة

تمكنت وزارة الداخلية خلال العام الماضي من ضبط ما يقارب (76,652) قطعة سلاح خفيفة مختلفة النوع والحجم, وكذا (533) عبوة متفجرة وناسفة في عموم محافظات الجمهورية.

وقال التقرير الإحصائي لوزارة الداخلية أن السلاح الشخصي صغير الحجم "المسدس" أحتل المرتبة الأولى في المضبوطات بعدد (69,255) قطعة مسدس مختلفة النوع والحجم بينما سلاح "الآلي" فقد تم ضبط (7378) قطعة سلاح آلي مختلفة الأحجام والأنواع بالإضافة إلى (19) معدلا.

وأشار التقرير إلى أن القنابل اليدوية احتلت المرتبة الأولى في ضبط العبوات المتفجرة وذلك بعدد (304) قنابل يليها العبوات الناسفة بعدد (155) عبوة, يأتي بعدها الألغام بعدد (49) لغما و(16) أصبع وصاعق دينميت بينما الأحزمة الناسفة فقد جاءت أسفل قائمة ضبطيات العبوات المتفجرة وبعدد (9) أحزمة ناسفة.

وكشف التقرير عن تمكن الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية خلال 2013م من ضبط (8) أجهزة لا سلكية وما يقارب (57,056) من ذخائر السلاح الخفيف بمختلف أنواعه, وكذا ضبط (3) بوازيك و(65) حزنة وحافظة ذخائر و(30) قرنا و(9) صفائح.

وأكد التقرير أن وزارة الداخلية تمكنت من ضبط تلك الأسلحة من خلال حملات التفتيش التي نفذتها والبالغة (11,265) حملة تفتيش بأمانة العاصمة وعواصم محافظات الجمهورية وبمشاركة أكثر من (15,077) طقما من أفراد شرطة الدوريات والطرق "النجدة سابقاً" والقوات الخاصة "الأمن المركزي سابقاً" وكذا إدارات أمن المحافظات.

وبحسب التقرير, فإن أمانة العاصمة قد استحوذت على معظم مضبوطات الأسلحة والذخائر، منها عدد (539) سلاح آلي و (458) مسدسا، و(68) متفجرة و(7,582) ذخائر مختلفة خلال العام الماضي.. مشيراً التقرير إلى أن إدارتي أمن محافظتي (عدن, وأبين) لم تسجل أي مضبوطات أسلحة.

من جانب آخر أشارت تقارير دولية إلى أن المواطنين في اليمن يملكون أكثر من 60 مليون قطعة سلاح.

وفي السياق ذاته أكد لـ(الثورة) وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن العميد/ عبدالرحمن حنش أن عدد الأسلحة المضبوطة يدل على الإجراءات الأمنية المشددة والجهود التي يبذلها رجال الأمن في مختلف مواقعهم لتحقيق الأمن والاستقرار في أرجاء الوطن.

وبحسب العميد حنش, فإن الأسلحة المضبوطة تشير إلى أن عمليات تهريب الأسلحة ما تزال قائمة وبشكل مخيف, بالإضافة إلى أنها تؤكد على العدد الهائل من الأسلحة التي يمتلكها الشعب.. لافتاً إلى أن الوزارة أعدت خططا وبرامج لحملات أمنية ستنفذ خلال العام الجاري 2014م خاصة بمنع وضبط أي شخص بحوزته السلاح في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات.

ودعا وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن كافة المواطنين بمختلف مكوناتهم السياسية والاجتماعية والوجاهات القبلية إلى التخلي عن السلاح وعدم التجول به, ما لم يكن مصرح لهم من الداخلية بحمله, كون ظاهرة حمل السلاح ترسم وتشكل صورة سيئة عن اليمن لدى الشعوب الأخرى وتخلف أضرارا كبيرة على الوطن في مختلف جوانب الحياة.